مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد السابع والسبعون (يوليو ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد السابع والسبعون - يوليو ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير
أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالباسط العناني (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهـا نـوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحـدة النشـر
رانـدا نـوار وحـدة النشـر
زينب أحمد وحـدة النشـر
رشا عاطف وحـدة النشـر
أمـل حسـن رئيس وحـدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسـلام أشـرف وحـدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. نبيـل رشـاد

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
  جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٧

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- إشكالية ظهور الخط الهيراطيقي الشاذ وإحلاله بالديموطيقي المبكر	٣-٢٠
الباحث/ هاني محمد محمد عيسي	
٢- نقد رؤية المؤرخة البريطانية فلورا جيير Flora Gier لصلاح الدين الأيوبي (١١٣٨ -١١٩٣م)	٢١-٤٦
أ.د. محمد مؤنس عوض	
٣- الأطعمة البديلة في مصر والشام عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) «صناعة وممارسات»	٤٧-٩٠
د. عمرو عبد العزيز منير	
• **الدراسات السياسية:**	
٤- معاهدة الصداقة السعودية البريطانية (معاهدة جدة) عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م	٩٣-١٣٦
د. سطام بن غانم الوهبي	
٥- أزمات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م	١٣٧-١٦٨
أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	
٦- مستقبل الدولة فى ليبيا بين فرص الإنعاش الاقتصادى وانتشار الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى المصرى	١٦٩-٢٠٢
د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن & د. رامى على محمد عاشور	

تابع محتويات العدد ٧٧

- **الدراسات الاجتماعية:**

٧- **التوجهات النظرية المفسرة للاختيار للزواج «دراسة تحليلية»** ٢٠٥-٢٣٤
الباحثة/ هند عبد الصمد خالد

- **دراسات اللغة العربية:**

٨- **بنية الحدث والزمن في رواية موسم الهجرة الى الشمال** ٢٣٧-٢٦٤
م. د. حسنة محمد رحمة

٩- **مصادر ابن أبي حجلة التلمساني (ت٧٧٦هـ) في كتابه (الطارئ على السكردان)** ٢٦٥-٢٩٤
الباحثة/ آية محمد كامل محمد

- **الدراسات القانونية:**

١٠- **الدافع الأخلاقى والبعد القانونى للغش** ٢٩٧-٣٢٤
الباحث/ عماد إبراهيم عبدالحميد سيد

١١- **أحكام دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة عن العمليات الإرهابية** ٣٢٥-٣٥٨
الباحث/ محمود عبد الله محمد محمود موسي

- **الدراسات المحاسبية:**

١٢- **تأثير عدم الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والبيئية على استدامة الموارد الاقتصادية غير الملموسة وانعكاسات ذلك على قيمة المنشأة** ٣٦١-٣٩٨
الباحثة/ عبير زكريا عبدالعزيز حسن

مستقبل الدولة فى ليبيا

بين فرص الإنعاش الاقتصادى وانتشار الإرهاب وتأثيره على الأمن القومى المصرى

The future of the state in Libya between opportunities for economic recovery and the spread of terrorism and its impact on Egyptian national security

د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن

مدرس اقتصاد بقسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

ahmedgomaad@gmail.com

د. رامى على محمد عاشور

دكتوراه العلوم السياسية – جامعة القاهرة

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

بين ربيع ٢٠١٩ وشتاء ٢٠٢٠، اكتسب الصراع في ليبيا بُعدًا متوسطيًا بسبب المشاركة المتزايدة، والأقل تكتمًا للجهات الفاعلة الإقليمية: لأن دعم الجيش الوطني الليبي جاء من الإمارات (الطائرات بدون طيار وصواريخ بانتسير أرض–جو)، الأردن (المدرعات والتدريب)، مصر (المخابرات التكتيكية)، روسيا (اللوجستيات والمرتزقة)، سوريا الأسد (المرتزقة)، والسودان (المرتزقة) ؛ من جانبها، حصلت حكومة الوفاق الوطني على دعم من القطريين (ماليًا)، لكن دعمهم على الأرض جاء أساسًا من تركيا، اعتبارًا من مايو ٢٠١٩ فصاعدًا (طائرات بدون طيار، وعربات مدرعة، وقوات خاصة، ومستشارون)

لكن هذا الدعم اكتسب بعدًا كبيرًا عندما تم في نهاية نوفمبر ٢٠١٩ توقيع مذكرتي تفاهم (التعاون الدفاعي وترسيم الحدود البحرية) بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني في طرابلس (مما أدى إلى انتشار بحري، وزيادة في عدد المستشارين، ونقل مرتزقة سوريين من جيب إدلب في سوريا إلى ليبيا، وتدريب جنود ليبيين في تركيا).

كما تسبب الصراع في ليبيا في أضرار جانبية خطيرة على الأرض، حدث تدمير لمناطق بأكملها، وتحركات سكانية كبيرة جنوب طرابلس، وزرع ألغام أرضية (إلى الجنوب من طرابلس وحول سرت).

بالمقابل تدهور الاقتصاد الليبى بشكل مبالغ فيه، فضلا عن تداعيات الوضع فى ليبيا أمنيًا على الأمن القومى المصرى، الأمر الذى أدى إلى ضرورة البحث عن مساعى لوقف القتال فى ليبيا تمهيدًا لتحقيق السلام الذى يحقق الاستقرار الاقتصادى والرفاهية ليس فى ليبيا فقط، وإنما فى البلدان المجاورة لها.

ويتطلب ذلك تكاتف القوى الإقليمة للقضاء أولًا على الجماعات الإرهابية هناك، إذ إنها تمثل أكبر عائق لتحقيق الاستقرار فى ليبيا

الكلمات المفتاحية: ليبيا – مصر – التداعيات الاقتصادية – الأمن القومى –– روسيا – تركيا – قطر – حفتر – المليشيات – الإرهاب – الإخوان – الجيش.

Abstract:

Between spring 2019 and winter 2020 the conflict in Libya acquired a Mediterranean dimension due to the increasing, and ever less discreet, involvement of regional actors: for the LNA support came from the Emirates (UAVs and surface-to-air Pant sir missiles), Jordan (armored vehicles and training), Egypt (tactical intelligence), Russia (logistics and mercenaries), Assad's Syria (mercenaries), and Sudan (mercenaries); for its part the GNA had support from the Qataris (financial), but their support on the ground came essentially from Turkey, from May 2019 onwards (drones, armored vehicles, special forces, advisors .But this support acquired a massive dimension when at the end of November 2019 two Memoranda of Understanding (defense cooperation and delimitation of maritime frontiers) were signed between Turkey and the GNA in Tripoli (leading to naval deployments, an increase in the number of advisors, the transporting of Syrian mercenaries from the Idlib pocket in Syria into Libya, and the training of Libyan soldiers in Turkey).The conflict in Libya is also generating serious collateral damage: on the ground there has been the destruction of entire districts, large population movements south of Tripoli and the laying of landmines (to the south of Tripoli and around Sirte). On the other hand, the Libyan economy has deteriorated very dramatically, as well as the security repercussions of the situation in Libya on the Egyptian national security, which led to the need to search for efforts to stop the fighting in Libya as a prelude to achieving peace that achieves economic stability and prosperity not only in Libya but in its neighboring countries. This requires the regional powers to unite to eliminate the terrorist groups there first, as they represent the biggest obstacle to achieving stability in Libya.

Keywords: Libya - Egypt - Economic Repercussions −National Security - Russia - Turkey - Qatar - Haftar - Militias - Terrorism - Brotherhood - Army.

مقدمة:

تمثل التهديدات القادمة من الحدود الغربية لمصر – عبر ليبيا– واحدة من أبرز مصادر التهديد الآخذة في التصاعد للمصالح الوطنية المصرية، وبخاصة أن ليبيا مازالت تعانى من ليس ما يسمى بمرحلة "ما بعد الثورة"، وإنما مرحلة (الفوضى والتفكك)، وهي المرحلة التي تشهد حالة من عدم الاستقرار والتغيير العشوائي على الأصعدة السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومع اقتراب دخول الثورة الليبية عامها الحادى عشر منذ تمكن الثوار من إنهاء نظام القذافي فى ٢٠ أكتوبر ٢٠١١، بدأت الأزمة السياسية في ليبيا تزداد تعقيدًا على الصعيدين المحلي والإقليمي، فضلًا عن التدهور الاقتصادى والاجتماعى الحاصل فى جميع مفاصل الدولة الليبية، فلم تتمكن السلطات التي تعاقبت على حكم ليبيا منذ انهيار نظام القذافي من وضع ليبيا على طريق الاستقرار السياسي، بل ظلت هناك مجموعة من المشكلات الجوهرية التي ازدادت تعقيدًا مع مرور الوقت، حتى بدأت عواقبها في تشكيل تهديدات إقليمية لدول جوار ليبيا(١).

وعلى الرغم من استمرار الوضع الداخلي في ليبيا على ما هو عليه، بل ازدياده سوءًا على الأصعدة المختلفة يومًا بعد يوم، إلا إن القلق المصري والإقليمي والدولي من الوضع في ليبيا بدأ يتزايد، لتأثير هذا الوضع على الدول المجاورة لها، وعلى الوضع الإقليمي في شمال غرب أفريقيا بشكل عام، فمن ناحية هناك مشكلة أمن الحدود، التي تشكل ضلعًا أساسيًا في التهديدات الأمنية لدول الجوار سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح، أو تسهيل دخول المخدرات، أو المساعدة في الهجرة غير المشروعة والاتجار في البشر، ومن ناحية أخرى هناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الجوار كجماعة أنصار بيت المقدس في مصر .

من هنا يُقدم هذا البحث الإجابة عن التساؤلات **التالية:**

١- هل هناك فرصًا حقيقية لاستعادة الاستقرار فى ليبيا ؟

٢-ما مدى إمكانية تحقيق الإنعاش الاقتصاد فى ليبيا ؟

٣-ما هى جدوى استمرار الإرهاب فى ليبيا

٤-ماهى الرؤى المحتملة للتحرك المصرى فى ظل استمرار الأوضاع غير المستقرة فى ليبيا ؟

وتماشيًا مع الهدف المرجو من عمل هذه الدراسة، فقد تم إعداد هذه الدراسة وفقًا **للمحاور التالية:**

١- التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية

٢- تداعيات تحقيق السلام على الاقتصاد الليبى

٣- الإرهاب فى ليبيا وتداعياته على الداخل الليبى

٤- خريطة انتشار الجماعات الجهادية المسلحة فى ليبيا

٥- الموقف المصري من الأزمة الليبية فى ضوء الحفاظ على الأمن القومى المصرى

٦- الموقف الإقليمى من التدخل المصرى فى ليبيا

٧- السيناريوهات المحتملة للتحرك المصري في مواجهة التحدي الأمني والسياسي الذي تشكِّله الأزمة الليبية

أولًا- التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية(٢)

منذ عام ٢٠١١، تسببت الأزمة في خسارة كبيرة للإمكانات الاقتصادية الليبية، والتي قُدرت بـ ٧٨٣ مليار دينار ليبي (٥٨٠ مليار دولار) من عام ٢٠١١

حتى عام ٢٠٢٠، وستكون هذه الخسائر أكبر إذا استمر الصراع إلى ما بعد عام ٢٠٢١، وقد تصل إلى ٦٢٨.٢ مليار دينار ليبي (٤٦٥ مليار دولار) بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٥.

وقد أثر الصراع على جميع جوانب الحياة الاقتصادية فى ليبيا؛ حيث أثر سلبًا على الاقتصاد الكلي مع انخفاض كبير في النمو، فاتسمت الحياة الاقتصادية بتقلبات عالية جدًا، بالإضافة إلى ذلك انخفضت الإيرادات الحكومية والنفقات والاستثمار بشكل حاد، الأمر الذى أثر – بشكل خطير جدًا – على القطاعات الإنتاجية التي شهدت انخفاضًا كبيرًا في أنشطتها، بما في ذلك قطاعات الهيدروكربونات والبناء والزراعة

فى عام ٢٠٢٠، كان أداء الاقتصاد الليبي هو الأسوأ في سجل البنك الدولى ؛ ففي يناير ٢٠٢٠، تعرضت البلاد لحصار نفطي استمر تسعة أشهر، مما أدى إلى خفض إنتاج النفط إلى حوالي ٢٢٨٠٠٠ برميل يوميًا، وكان هذا أقل من سدس عام ٢٠١٩، ويمكن مقارنته بأدنى مستويات البلد خلال الحرب الأهلية بعد عام ٢٠١٤، لكنه تجلى بشكل أسرع من ذلك بكثير؛ حيث كان الحصار منهكًا للاقتصاد الليبي غير المتنوع بشكل حاد، والذي يعتمد على النفط والغاز لأكثر من ٦٠ ٪ من الناتج الاقتصادي الكلي، وأكثر من ٩٠ ٪ من الإيرادات المالية وصادرات البضائع

من جهة أخرى، فقد بلغت الإيرادات المفقودة من الحصار حوالي (١١) مليار دولار أمريكي لعام ٢٠٢٠ بحسب البنك المركزي في طرابلس، بما في ذلك الآثار غير النفطية للحصار النفطي، وبلغ إجمالي الإيرادات المالية ٢٣ مليار دينار ليبي في عام ٢٠٢٠، أي ما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي الإيرادات المحققة في عام ٢٠١٩، وقد تداخلت هذه المشاكل مع جائحة كوفيد -١٩ الذي تسبب في حدوثه مزيد من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي في بلد مزقته الحرب مع القليل من الخدمات الصحية الأساسية والبنية التحتية.

من جهة ثالثة، أدى انخفاض الإيرادات إلى إعاقة الإنفاق الحكومي؛ حيث خفضت الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها إجمالي النفقات بنسبة ٢٢٪ إلى ٣٦.٢ مليار دينار ليبي في عام ٢٠٢٠ من ٤٦.١ مليار دينار ليبي في عام ٢٠١٩، وشكلت الأجور والرواتب (نفقات الفصل الأول) الجزء الأكبر من النفقات لهذا العام ؛ ٢١.٩ مليار دينار أو ٦١٪ من إجمالي الإنفاق.

وتم الإعلان عن تخفيضات بنسبة ٤٠٪ في رواتب كبار المسؤولين السياسيين، اعتبارًا من يناير ٢٠٢٠، وخفض رواتب جميع موظفي القطاع العام بنسبة ٢٠٪ اعتبارًا من أبريل ٢٠٢٠، لكن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه القرارات قد نُفذت أم لا، وتم إلغاء جميع مشاريع الإنفاق الرأسمالي لعام ٢٠٢٠ بالكامل تقريبًا[٣].

بشكل عام، انكمش الاقتصاد الليبي بنحو ٣١٪ في عام ٢٠٢٠، وأدى الانخفاض السريع في إنتاجه من الهيدروكربونات إلى إلحاق الضرر بالتوازن الخارجي والمركز المالي في عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى ضعف الإنفاق الحكومي، وانخفاض الاستهلاك الخاص، وانخفاض الواردات، كما كان للانهيار الاقتصادي آثار سلبية على الاقتصاد غير الهيدروكربوني؛ فقد ساد نقص المياه، مع تقارير عن تخريب آبار المياه، واستمر انقطاع التيار الكهربائي طوال العام ؛ فقط ١٣ من ٢٧ محطة طاقة كانت تعمل حتى منتصف أكتوبر ٢٠٢٠، بعد ثلاثة أشهر من إعادة فتح الموانئ، كانت الحكومة لا تزال تحث المستهلكين على التوقف عن الوقوف في طوابير عند محطات البنزين.

من جهة رابعة، أدى انهيار عائدات النفط إلى إجهاد قدرة السلطات النقدية والمالية على الدفاع عن العملة الليبية، وفي ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠، ولأول مرة منذ خمس سنوات، وافق مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على تخفيض قيمتها، لذلك من المرجح أن يستمر الاعتماد الكبير للمالية الحكومية على عائدات الهيدروكربونات

حتى تستطيع ليبيا تأسيس اقتصادٍ أكثر تنوعًا، وهي مهمة ضخمة حتى بالنسبة لمنتجي النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، والأكثر لفتًا للنظر، أن هيكل الإنفاق في ليبيا صارم للغاية حتى مع تقلب عائدات النفط والغاز، حيث فاتورة أجورها التي شكلت ٦١٪ من إجمالي النفقات، تجعلها من بين القطاعات العامة الأكثر تكلفة والأقل كفاءة من حيث التكلفة في العالم، فقد بلغت الإعانات التي تغطي سلسلة الوقود والكهرباء والمياه والصرف الصحي والصرف الصحي ١٦٪ من إجمالي النفقات في عام ٢٠٢٠[٤].

ثانيًا– تداعيات تحقيق السلام على الاقتصاد الليبى:

١- التأثير على النمو[٥]

بوعود السلام، يُصبح هناك أمل في أن تتغلب الدولة على خسائرها الاقتصادية، وتسهم في النشاط الاقتصادي في الدول المجاورة؛ فبالنظر إلى أهمية الاقتصاد الليبي في المنطقة، فإن إنهاء الصراع وبرنامج إعادة الإعمار سيُعزز الأداء الاقتصادي في كل من (الجزائر – مصر – السودان – تونس)، وذلك خلال الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٥، حيث ستكسب مصر (٩٩.٧) مليار دولار، والجزائر (٢٩.٨) مليار دولار، والسودان (٢٢.٧) مليار دولار، وتونس (٩.٧) مليار دولار، و سيكون إجمالي مكاسب السلام في ليبيا للمنطقة (١٦١.٩) مليار دولار خلال الفترة نفسها، أو متوسط سنوي قدره (٣٢.٣٨) مليار دولار من مكاسب الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

٢- التأثير على التوظيف[٦]

سيكون لتسريع النمو وفرص العمل في ليبيا تأثير كبير على إنشاء فرص العمل؛ حيث يمكن أن تنخفض البطالة في السودان بنسبة ١٣.٩٣ % خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥، وبنسبة ٨.٨٤ % في مصر، و ٦.٠٧ % في تونس، و ٢.١٨ % في الجزائر.

٣- التأثير على الاستثمار

ستزداد الاستثمارات نتيجة للمكاسب في النمو واستئناف الصادرات إلى السوق الليبي، حيث يمكن أن يولد السلام في ليبيا زيادة سنوية في الاستثمار بمعدل ٥.٩٨ % لمصر، و ٥.٤٩ % لتونس، و ٢.٠١ % للجزائر.

٤- التأثير على التجارة(٧)

من شأن تحقيق السلام في ليبيا، تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية ؛ حيث إن تخفيض تكاليف التجارة – الذي سيحدث بعد فتح الحدود البرية، وزيادة الرسوم الجمركية التي تفرضها الحكومة الليبية على البلدان غير الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الوسطى –، سيعطي ميزة نسبية جدية للمنتجات التونسية والمصرية والسودانية والجزائرية، ويمكن للصادرات المصرية إلى ليبيا أن تزيد بنسبة ٤١٣ %، بينما يمكن أن تزيد الصادرات الجزائرية والتونسية والسودانية بنسبة ٤٤٣ %، و ٣٠٨ %، و ١١٧ % على التوالي.

من جهة أخرى، سيُعزز السلام في ليبيا جهود التنويع في الدول المجاورة، وبناءً على ذلك، فإن تعزيز التكامل بين ليبيا والدول الأربعة المجاورة لها – إما من خلال المبادرات القائمة، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أو من خلال خطط التكامل الجديدة –، يمكن أن يُمثل قناة مهمة لبدء تحول اقتصادى كبير في الجزائر والسودان، وتعزيز حضور مصر وتونس بالسوق الليبي من جهة أخرى.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يقتصر التكامل الاقتصادي الإقليمي بين ليبيا والدول العربية الأربعة المجاورة لها على فتح بسيط للأسواق لتجارة المنتجات الحالية، بل يجب أن يكون مصحوبًا بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية والقطاعية لتطوير القدرة الإنتاجية المحلية من خلال التكامل بين المحاور الأربعة المتمثلة فى كل من:

أ – تجارة السلع

ب – تجارة الخدمات

ج – حركة رأس المال

د – حركة الأشخاص

ثالثًا– الإرهاب فى ليبيا وتداعياته على الداخل الليبى

تُشكل الجماعات الإسلامية الجهادية في ليبيا أحد أبرز معضلات المسار الانتقالي في ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي، لاسيما أنها تعد بمثابة مرآة عاكسة ليس فقط لمأزق بناء الدولة في هذا البلد، بل لما يُمثل تنامي وجودها من تأثيرات ذات طبيعة تهديدية على الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي، وبخاصة مصر، خاصة في ضوء الارتباطات العابرة للحدود بين الإسلاميين بأطيافهم المختلفة (المعتدلون، السلفيون المتشددون، الجهاديون المسلحون) الذين استثمروا ما أحدثته ثورات الربيع العربي من نفاذية إقليمية للأفكار والقضايا، وضعف لسلطة الدولة في تعضيد نفوذهم السياسي(٨).

وبالتالي إذا كان الأمن القومي المصري في مفهومه الواسع يستند على تأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، وتلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة سواء داخليًا أو خارجيًا، فإن ليبيا تُشكل في هذا الخصوص نقطة ارتكاز استراتيجي لمصر، بحكم مرتكزات الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك والاتصالات الاجتماعية، وبالتالي تترتب علي ذلك تبعات ومصالح أمنية واقتصادية وسياسية مشتركة، حتى إنه يمكن القول إن البلدين يشكلان "**عمقًا استراتيجيًا متبادلًا**"، وهذا يعني أن عدم استقرار أي منهما يُشكل تأثيرًا ممتدًا ومباشرًا على الأخرى.

من هنا، فإن تفكك السلطة، وليس الدولة في ليبيا أحدث أثرًا انتشاريًا للمكونات الداخلية الليبية المتصارعة، ومنها الجماعات الجهادية المسلحة على الأمن القومي المصري، حيث بدا أن الشرق الليبي يمثل مصدرًا للسلاح، وتدريب الجهاديين المصريين، علاوة على أنه يمثل ملاذًا آمنًا للإسلاميين الفارين من الحملات الأمنية المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو(٩).

ومن ثم لا يمكن فصل نشأة الجماعات الإسلامية الجهادية في ليبيا بمعزل عن السياق العام لنشأة تيار الإسلام السياسي الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٤٩، كامتداد فكري للجماعة الأم التي أطلقها الشيخ (حسن البنا) في مصر في عام ١٩٢٨، بعد وصول عدد من معلمي مصر ممن ينتمون للإخوان للتدريس في ليبيا، إذ مثلت الجماعة،– سواء عبر أفكارها أو تقلبات مواجهتها مع نظام القذافي – الوعاء الحاضن لنشأة التيارات الجهادية في ليبيا، وخصوصًا في الشرق الذي يملك "بنية تدينية متجذرة" عمّقتها الحركة الصوفية السنوسية.

وبشكل عام، فإن نظام القذافي أسهم فى أن يُصبح المزاج العام للتيار الإسلامي في ليبيا أقرب إلى الشكل الجهادي المسلح منه إلى المعتدل، بسبب السياسات الأمنية العنيفة والاستئصالية، حتى تحوّل الشرق من موطن للإخوان والسنوسية الصوفية المعتدلة إلى حاضنة للجماعات الجهادية، خاصة في ظل تقارب تلك المنطقة مع الثقافة العربية، بينما مالت جماعة الإخوان إلى إقليم الغرب، وخصوصًا طرابلس الأكثر انفتاحًا بفعل تماسها مع الدول الأوروبية، برغم عدم تخليها عن أنشطتها الاجتماعية في الشرق(١٠).

وفي هذا السياق يمكن القول بأن مرحلة إسقاط القذافي شهدت إحياءً للتيارات الإسلامية بشقيها المعتدل والمتشدد، لاسيما نتيجة مشاركتهم بفاعلية في محاربة قواته خاصة في الشرق التي انطلقت منه ثورة الـ١٧ من فبراير احتجاجًا على التهميش

السياسي والتنموي، ومع سقوط النظام، وانفتاح المجال السياسي في المرحلة الانتقالية، ورخاوة السلطة الانتقالية، وطغيان حالة توزان الضعف على البلاد،- حيث لا توجد قوة مركزية تدير الساحة السياسية -، بدأت تحدث تغيرات على خريطة التيارات الإسلامية بشكل عام، والجهادية خصوصًا، فقد سعت جماعة "الإخوان المسلمون" إلى تكريس دورها السياسي، وذلك عبر إعادة ترتيب قواعدها الشعبية مع مؤتمرها الشعبي الأول في نوفمبر ٢٠١١، حيث تم اختيار (بشير الكبتي) مراقبًا عامًا جديدًا لها، كما أسست الجماعة حزب البناء والعدالة كذراع لها في الحياة السياسية، مستغلة حالة الصعود السياسي للإسلاميين في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي، حيث كان لها حضور في المجلس الوطني الانتقالي الذي تأسس في أعقاب الثورة، كما استطاع الحزب أن يحل ثانيًا في انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو ٢٠١٢ بعد تحالف القوى الوطنية ذي التوجهات الليبرالية والذي يتزعمه محمود جبريل(١١).

في الوقت نفسه، تشرذمت الجماعات الجهادية الليبية، وخرج من عباءتها اتجاهان بعد سقوط نظام العقيد الليبي، كمايلى:

١. **الاتجاه الأول:** يضم هذا الاتجاه الجهاديين المنخرطين في العمل السياسي الذين قاموا بمراجعات لنبذ العنف قبل الثورة داخل سجون القذافي، وهم غالبًا من الجيل الأول الذي مر بمرحلة الصدام مع النظام الليبي، وشارك بعضهم في الحرب الأفغانية – السوفيتية، وتعرض للاعتقال من قبل الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر في جوانتانامو، وتمت إعادة بعضهم إلى ليبيا قبل الثورة وبعدها، ومن أبرز نماذج الاتجاه الأول "الجماعة الليبية المقاتلة" التي غيرت اسمها بعد الثورة إلى "الحركة الإسلامية للتغيير" بعد مراجعات لنبذ العنف، حيث تنهج تلك الحركة نهجًا سلميًا يعترف باللعبة الديمقراطية، ورغم أن تصريحات (عبد الحكيم بلحاج) الذي يُعتبر أكثر الشخصيات النافذة من الجماعة الليبية المقاتلة بعد الثورة تشير إلى أنه لا يحمل أجندة مضادة للغرب، وأنه يؤيد دولة مدنية ديمقراطية، فإن القوى

الغربية عبرت عن قلقها، خاصة أنه تم اعتقاله علي يد الاستخبارات الأمريكية، على خلفية ارتباط مفترض بتنظيم القاعدة، وتم تسليمه إلى ليبيا، وفر مع بداية الثورة غير أنه قال إن الجماعة الليبية المقاتلة تم حلّها، وليس لها وجود حاليًا على الأرض وذلك على أساس أن أعضاءها انضموا تحت لواء "الحركة الإسلامية للتغيير" التي تنبذ العنف، وهم الآن تخلوا عن السلاح ويمارسون أنشطتهم في شرق وغرب ليبيا(١٢).

وانخرط أعضاء "الحركة الإسلامية للتغيير" في العمل السياسي، عبر عدة أحزاب سياسية في الانتخابات التشريعية في يوليو ٢٠١٢، ومن أبرز هذه الأحزاب: حزب الأصالة السلفي، وحزب الوطن المعتدل ذي القاعدة الواسعة الذي انضم إليه (بلحاج)، وحزب الأمة الوسط الأكثر تشددًا في رؤاه الدينية، تحت قيادة (سامي الساعدي) الذي يُعد المنظر الرئيسي للجماعة المقاتلة، لاسيما أنه ألّف من قبل دراسة حول مناهضة الديمقراطية في الإسلام، كما انضم مع الساعدي شخصية محورية أخرى في الجماعة المقاتلة وهو (عبدالوهاب قايد " شقيق الراحل أبو يحيى الليبي)، الذي كان يُعتبر على نطاق واسع الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، الذي ترشح ونجح في انتخابات المؤتمر الوطني العام في مدينة مرزق الجنوبية(١٣).

هذا بالإضافة الي الجماعة المحسوبة على الليبراليين وأنصار الدولة المدنية، والتي تتكون مما يعرف باسم "كتيبة القعقاع"، وكتيبة "الصواعق"، وبعض الميليشيات الصغيرة الأخرى القادمة من مدينة الزنتان الواقعة إلى الجنوب الغربي من طرابلس، مثل كتيبة "النصر" التي كان يقودها "جمعة أحسن" الذي عرف بشدة بأسه في قتال قوات القذافي(١٤).

٢. **الاتجاه الثاني:** يتكون هذا الاتجاه من جماعات جهادية مسلحة رافضة للانخراط السياسي، وهي جماعات ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية وتكفر المجتمع،

وتسعى لفرض تطبيق الشريعة بقوة السلاح، مستفيدة من بيئة إقليمية تصاعد فيها دور التيارات الجهادية لاسيما في مصر، وتونس، هذا فضلًا عن ضعف الدولة الليبية وعدم قدرتها على نزع أسلحة المليشيات وذلك بسبب بطء بناء أجهزة الأمن، ورفض بعض الثوار المسلحين الانضمام لها خوفًا من تهميشهم في معادلة الثورة والسلطة المتنازع عليها بعد ثورة الـ١٧ من فبراير، وتمثل تلك الجماعات الجيل الثاني من الجهاديين الذين عادوا إلى الظهور كقادة ألوية ثورية في بنغازي ودرنة ومدن شرقية أخرى، ومن ناحية أخري فإن الجماعات الجهادية المسلحة في ليبيا تشكل في مضمونها مستنسخات من تنظيم القاعدة، خاصة على صعيد التقارب الأيديولوجي وذلك على الرغم من عدم وجود أدلة على ترابطها عضويًا مع القاعدة الأم(١٥).

رابعًا- خريطة انتشار الجماعات الجهادية المسلحة فى ليبيا

١-**جماعة أنصار الشريعة:** وقد تشكلت إبان الثورة من انفصال عناصر من تشكيلات جهادية مثل كتيبة ١٧ فبراير، وكتيبة عبيدة بن الجراح في بنغازي، وكتيبة شهداء أبو سليم في درنة بسبب خلافات حول الموقف الشرعي من المجلس الوطني الانتقالي، وتهدف جماعة أنصار الشريعة إلى تطبيق الشريعة، ورفض الممارسات الديمقراطية، ومقاومة البدع المتعارضة مع الإسلام، وتطبيق الشريعة بقوة السلاح، ويقود الجماعة في بنغازي (محمد زهاوي)، وهي تملك روابط عديدة بالعديد من الجماعات الجهادية الأصغر عددًا التي تحمل ذات الاسم مثل أنصار الشريعة في درنة، والتي يقودها مسجون سابق بجوانتانامو، ويدعى (أبو سفيان بن قمو)، وقد حارب إلى جانب (بن لادن) طالبان، وأعادته المخابرات الأمريكية إلى ليبيا بعد القبض عليه من قبل السلطات الباكستانية(١٦).

وتعد أنصار الشريعة من أقوى الجماعات الجهادية تسليحًا في ليبيا، إذ تشير تقارير غربية إلى أن عدد أفرادها تجاوز (٥٠٠٠)، واكتسبت الجماعة شرعية عند

كثير من المدنيين، خصوصًا بعد تحملها مسؤولية حراسة مستشفى بنغازي في عام ٢٠١١، كما تنسب الجماعة لنفسها الفضل في مقاومة القذافي، لأنها قاومت كتائب هذا الأخير، قبل تدخل حلف شمال الأطلسي ليفرض منطقة حظر جوي، وبدا أول ظهور لتلك الجماعة في يونيو ٢٠١٢، عندما نظمت تظاهرة في بنغازي ارتدى فيها المنتمون لها الزي الأفغاني وطالبوا بتطبيق الشريعة، غير أن العرض قُوبِل بمعارضة شديدة من القوى المدنية والقبلية التي رفضت أفغنة ليبيا، كما أثارت الجماعة ضجة شعبية بعد اتهامها بتدمير الأضرحة الصوفية، خاصة أنهم أثنوا على مرتكبيها، رغم رفضهم إعلان المسئولية عنها، كما تم اتهام الجماعة بأنها وراء محاولة اغتيال السفير البريطاني في ليبيا، وكذلك الهجمات على القنصلية الأميركية في بنغازي، والتي قُتِل فيها السفير الأمريكي وعدد من الدبلوماسيين.

٢- **كتيبة شهداء بوسليم:** وهي تتمركز في درنة، وعلى الرغم من أوجه الشبه الكثيرة التي تجمع بين تلك الكتيبة مع أنصار الشريعة لاسيما أن غالبية أعضائهما كانوا مسجونين أيام القذافي في سجن بوسليم، بالإضافة إلى أن أيديولوجيتها تكاد تكون انعكاسًا لأفكار تنظيم القاعدة سواء في تكفير المجتمع أو تطبيق الشريعة بالقوة، إلا أن كتيبة (بوسليم) محدودة التأثير، حيث يقدر أعضاؤها بالعشرات، بيد أن بعض التقارير أشارت إلى تورطها في عمليات اغتيال وتصفية رموز عهد القذافي، علاوة على تدريب متطوعين للجهاد بسوريا، كما أنها سعت لفرض الشريعة في درنة منذ منتصف العام ٢٠١٢، إذ بدأت بإغلاق صالونات التجميل، وفرض الأعراف الاجتماعية الصارمة في المدينة، إلا أن القبائل واجهت مشروعهم.

٣- **ألوية الشيخ السجين عمر عبد الرحمن:** والتي سُميت باسم زعيم الجماعة الإسلامية المصرية الذي قضي عقوبة السجن المؤبد في الولايات المتحدة لتورطه في الهجوم على مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣، ولا يُعرف الكثير عن قيادة

الجماعة أو حجمها، لكن تقارير محلية ليبية نسبت لها سلسلة الهجمات التي وقعت في بنغازي في مايو ويونيو ٢٠١٢ ضد المصالح الغربية، ومن أبرزها الهجوم على اللجنة الدولية للصليب الأحمر(١٧).

٤- **جماعة التوحيد والجهاد:** وهي تنشط في المناطق الشرقية وبخاصة درنة وما حولها، وغالبية أعضائها صغار السن، ولتلك لجماعة اتصالات ببعض الجماعات الجهادية، و بخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي(١٨).

٥- **جماعة "الجيش الوطني" التي يقودها اللواء حفتر:** وهي تتمركز جنوب شرقي بنغازي، وتعتمد على شن غارات بالطائرات والصواريخ وبعض الهجمات البرية على مواقع الإسلاميين المتشددين في مدن المنطقة الشرقية خاصة بنغازي ودرنة، وقد تمكن حفتر من جمع شمل آلاف الضباط والجنود التابعين للجيش الليبي السابق، وضم إليه الآلاف من المتطوعين الشبان، في محاولة منه لتشكيل أول جيش نظامي في الدولة بعد الثورة في إطار ما أطلق عليه (معركة الكرامة)، لكن المشكلة التي تواجه حفتر تكمن في عدم قدرته على الحصول على اعتراف من جانب الحكومة أو القبائل الرئيسية التي ترفض هيمنة ميليشيات الإسلاميين على السلطة(١٩).

٦- **جماعة الإسلاميين بكل أطيافها:** وتضم ما لا يقل عن (٢٠) كتيبة وميليشيا، وتنخرط فيها جنسيات ليبية وغير ليبية، وتقودها شخصيات محسوبة على تنظيم القاعدة، وأخرى على جماعة الإخوان من مدينة مصراتة، وتخوض -أيضًا- معارك ضارية مع قوات اللواء حفتر في شرق ليبيا، وتدير هذه المجموعة معاركها في طرابلس بواسطة ما يسمى بميليشيات "الدروع"، في الشرق داخل مدينتي بنغازي ودرنة وبميليشيات "أنصار الشريعة" الذي صنفته الولايات المتحدة أخيرًا تنظيمًا إرهابيًا(٢٠).

خامسًا– تفاعلات الجماعات الجهادية في الداخل الليبي:

هناك مجموعة من التأثيرات والتفاعلات في الداخل الليبي، حول بروز الجهاديين الليبيين سواء المنخرطين في السياسة، أو الذين يرفعون السلاح، وينتظمون في مليشيات مسلحة ومن أبرزها **ما يلى:**

١–أن الطبيعة النفطية والقبلية لدولة مثل ليبيا لعبت دورًا في تحجيم قدرة التيارات الإسلامية عمومًا على اجتذاب شرائح واسعة من السكان، لاسيما أنه لا توجد فرص لاستقطاب فقراء، وهذا على عكس الحالة المصرية، حيث يلعب الفقر دورًا في تفعيل الشبكات الاجتماعية للإخوان المسلمين، وبالتالي لم يستطع الإخوان أو الجماعات الجهادية سواء المسيسة أو المسلحة أن يكونوا قوة مركزية في الساحة الليبية بعد الثورة على غرار الحالة المصرية قبل ٣٠ يونيو(٢١).

٢– رفض المزاج المجتمعي والسياسي الليبي للتيارات الدينية المتشددة، فعلى سبيل المثال بينما شغل تحالف القوى الوطنية والإخوان حيزًا من التفاعلات السياسية، وذلك نتيجة فوزهما بالمركزين الأول والثاني في انتخابات المؤتمر الوطني، خرجت الأحزاب ذات الخلفية الجهادية كالوطن والأمة وغيرها خاسرة حتى في معاقلها مثل شرق درنة، وهو ما يعني أن التيارات الجهادية ليست جاذبة مجتمعيًا في ليبيا، في ضوء قدرة التيارات الإسلامية المعتدلة على التواجد في خريطة الصراعات الداخلية.

٣–شارك شيوخ القبائل في التواصل مع السلفيين الجهاديين، في محاولة لجذبهم إلى المجالس المحلية، ودمج كتائبهم في الأجهزة الأمنية الرسمية، فقد أزالت قبيلة الشلاوية نقاط التفتيش الخاصة بكتيبة بوسليم في المدينة بعد قتل (محمد الحاسي) المكلف بالأمن في مدينة درنة في مارس ٢٠١٢، ثم عقد مؤتمر كبير للقبائل الشرقية جنوب درنة، وتم الاتفاق فيه على أن يمنع شيوخ القبائل شبابهم من

الانضمام إلى كتيبة (بو سليم)، وجماعة أنصار الشريعة.

٤- لعبت الجماعات الجهادية المسلحة دورًا في تعميق مأزق بناء الدولة الليبية بعد الثورة عبر الصدام بين السلطات الانتقالية بسبب رفض تلك الجماعات تسليم سلاحها، ومحاولة الجهاديين فرض قيود دينية على السكان، خاصة في بنغازي، ورغم أن حادثة الهجوم على القنصلية الأمريكية ومقتل السفير الأمريكي مثلتا نقطة تحوّل في المواجهة بين الدولة والجماعات الجهادية المسلحة، حيث صدر قرار حكومي بحل كافة التشكيلات المسلحة، واستلام المقرات التي تشغلها، ومصادرة أسلحتها، بالإضافة إلى أن افتقار الحكومة لجهاز أمني مركزي قوي جعل من الصعب نزع سلاح تلك المليشيات(٢٢).

٥- توتير الوضع الأمني عبر استهداف المصالح الغربية في ليبيا، خاصة عبر الاستهداف المتكرر للسفارات الأجنبية في بنغازي وطرابلس، بما زاد من التدخل الخارجي في الداخل الليبي، وتجلى ذلك عندما أقدمت القوات الأمريكية على اعتقال (أبو أنس) الليبي العضو بالقاعدة في مؤشر على اختراق وإضعاف للسلطة الانتقالية في مرحلة ما بعد الثورة(٢٣).

سادسًا- الموقف المصري من الأزمة الليبية فى ضوء الحفاظ على الأمن القومى المصرى

يقوم الموقف المصري الراهن من الأزمة الليبية على ثلاثة عناصر أساسية وذلك على النحو التالى:

١-أن ليبيا تُشكِّل مصدر خطر وتهديد ليس للأمن القومي المصري فحسب، بل للمنطقة كلها وللمجتمع الدولي بالنظر إلى أنها تواجه مخاطر سقوط الدولة مما قد يحولها إلى بؤرة للتطرف والإرهاب

٢- أن مواجهة هذا الخطر تتطلب دعم المؤسسات الليبية الشرعية ومساعدتها للوقوف في وجه تنامي الجماعات المرتبطة بالقاعدة وتنظيم الدولة ومنها ولاية طرابلس التي أصبحت واقعًا في ليبيا

٣- عدم وجود تعارض بين دعم الحل السياسي للأزمة الليبية ودعم قدرات المؤسسات الشرعية للدولة وبنائها لتكون أكثر قدرة على مواجهة خطر تنظيمات الدولة والقاعدة(٢٤).

وبالرغم من أن هذا الموقف ينطلق من رؤية تبدو منطقية ولاسيما فيما يتعلق بصعوبة المراهنة فقط على الحل السياسي دون اتخاذ خطوات عاجلة لمواجهة تنامي خطر ولاية طرابلس في ليبيا، فإنه يصطدم بمعارضة وتحفظ دوليين؛ فالقوى الدولية من ناحية تتفق مع القاهرة في أن الوضع الراهن في ليبيا يُشكِّل خطرًا أمنيًّا متزايدًا، لكنها ترى من ناحية أخري أن مواجهة ذلك يكون عبر الحل السياسي للأزمة، وليس تسليح أي من طرفي الصراع، وذلك لأنه لا يساعد على حل الأزمة بقدر ما يطيل من أمدها، وبالتالي فإن هذا الوضع يفرض قيودًا وكوابح أمام الدور المصري في ليبيا، فمن ناحية لا تملك مصر رفاهية الابتعاد عما يجري على الساحة الليبية، أو اتخاذ موقف المتفرج من هذه التطورات، ومن ناحية أخرى لا تملك الكثير من الأوراق التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الأمنية والاستراتيجية بدون توافق دولي وإقليمي، لاسيما أن التحرك المنفرد يحمل مخاطر لا تقل أثرًا عن التهديدات المباشرة التي يشكِّلها الوضع الراهن(٢٥).

من جهة أخرى، لا يمكن تصور غياب مصر عن الساحة الليبية بالنظر إلى حقائق الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين، وكلها حقائق تفرض أن تظل القاهرة لاعبًا أساسيًّا في ليبيا دفاعًا عن مصالحها الحيوية، وتأثيرًا فيما تراه عمقها الاستراتيجي الذي تؤثر فيه وتتأثر به، ومن هنا فإن الجدل لا ينصب

على أن يكون لمصر دور في الأزمة من عدمه، بل يتمحور حول طبيعة هذا الدور والمقاربة التي تعتمدها القيادة المصرية حاليًا في تعاطيها مع هذا الملف بكل تعقيداته السياسية ومخاطره الأمنية، وفي هذا السياق فإن مصر بقدر ما لديها من أوراق، وفرص للتأثير في الملف الليبي فإن هذه الفرص قد تتحول لمخاطر وأعباء وخاصةً اذا تم إساءة استغلالها، هذا بالإضافة الي أن الرؤية المصرية للوضع الليبي تصطدم بعدد من التحديات[٢٦].

ويمكن التوقف عند عدد من نقاط القوة التي يستند إليها الموقف المصري في ليبيا:

أ – عامل الجغرافيا الذي يجعل من مصر لاعبًا أساسيًّا في كل ما يجري على الساحة الليبية تأثيرًا وتأثرًا؛ فمصر بحكم عوامل الجغرافيا والجوار والعلاقات التاريخية بين الشعبين والمصالح المشتركة تملك أوراقًا كثيرة للتأثير في الساحة الليبية بقدر ما تجعلها عرضة للتأثر بما يجري فيها.

ب – يحظى الدور المصري بمباركة ومساندة وتأييد مؤسسات الدولة الليبية المعترف بها دوليًّا، والمتمثلة في برلمان طبرق والحكومة الليبية المنبثقة عنه، وهو تأييد بالغ الأهمية، ويسمح لمصر بالتحرك على الساحة الليبية بشكل أكبر، وقد ظهر ذلك بوضوح في التنسيق العسكري بين الطرفين،لاسيما خلال الغارة الجوية التي شنَّها الطيران المصري على ليبيا التي تمت بتنسيق كامل مع قيادة القوات التابعة للحكومة الليبية التي يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر قائد عملية الكرامة، كما أن القاهرة تراهن على قدرة القوات التي يقودها حفتر على حسم الصراع عسكريًّا في مواجهة الجماعات المسلحة الأخرى وخصوصًا قوات فجر ليبيا التابعة للحكومة الموجودة في طرابلس[٢٧].

جـ – تملك مصر ورقة مهمة على الساحة الليبية، وهي ورقة العمالة التي يمكن أن تستخدمها مبررًا مشروعًا للتدخل في ليبيا دفاعًا عن مصالح مواطنيها وأرواحهم

هناك، والذين يزيد عددهم عن المليون عامل في مواجهة التهديدات والمخاطر، وهي مخاطر حقيقية بالنظر لتكرار حوادث الاعتداء التي يتعرض لها هؤلاء العُمَّال نتيجة الأوضاع الأمنية الخطيرة في ليبيا(٢٨).

د- ورقة الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا وما يشكِّله من خطر داهم على المنطقة والمصالح الغربية والأوروبية بشكل خاص، وبالتالي ستتضاعف أهمية هذه الورقة إذا ما تصاعدت عمليات التنظيم في الأراضي الليبية، أو استهدفت مصالح دول غربية أخرى، إذ إن ذلك سيصب في صالح تدعيم الموقف المصري(٢٩).

هـ – تملك مصر أحد أكبر الجيوش في المنطقة، وبإمكانيات قتالية ضخمة مما يتيح لها فرصة التدخل على الساحة الليبية إذا ما تفاقمت الأوضاع بشكل خطير.

و- رأي عام محلي مؤيد يمكن أن يشكِّل غطاء شعبيًّا تستخدمه السلطة في حربها على تنظيم الدولة في ليبيا؛ حيث أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز بصيرة أن جوالى ٨٥% من المصريين يؤيدون الضربة الجوية التي وجَّهتها مصر لمواقع تنظيم الدولة، وأن نحو ٧٦% يؤيدون مواصلة الضربات للقضاء على خطر هذا التنظيم(٣٠).

وفي هذا السياق تحمل كل هذه الفرص في طياتها مخاطر بذات القدر، لاسيما وأن المقاربة المصرية تجاه الأزمة بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى قد تحوِّل هذه الفرص لمخاطر؛ فاعتبارات الجغرافيا وإن كانت تصب في مصلحة الدور المصري في ليبيا فإنها تصبح عبئًا، لاسيما إذا استمر التدهور الأمني والسياسي وما يشكِّله ذلك من تحد أمني لمصر بالنظر للحدود المشتركة، والممتدة بين البلدين، التي قد تتحول إلي مصدر تهديد مباشر ليس فقط كممر لتهريب السلاح الليبي إلى داخل الأراضي المصرية، بل قد تشهد موجات نزوح لليبيين نحو مصر في حال استعرت نار المواجهة والاقتتال بين الأطراف الليبية خصوصًا في

المناطق الشرقية، وما يعنيه ذلك من أعباء إضافية على الجانب المصري، أما تأييد الحكومة الليبية الشرعية ودعمها للدور المصري فإنه بقدر ما يمنح القاهرة نقطة قوة، فإنه يخصم منها نقاطًا أخرى إذ يجعلها في نظر الطرف الآخر من طرفي الأزمة خصمًا، ويُفقدها القدرة على أن تكون وسيطًا مقبولًا وقادرًا على فتح قنوات اتصال مع الجميع(٣١).

وفضلًا عن أن الرهان على قدرة قوات حفتر على حسم الموقف عسكريًّا يتغافل حقيقة أن ميزان القوى بين حفتر وخصومه من قوات فجر ليبيا يكاد يكون متعادلًا، فإن هذا الموقف قد تكون له تأثيراته السلبية على مصالح مصر في ليبيا على المدى البعيد، لاسيما إذا استمرت موازين القوى على حالها، أو إذا ما تغيرت موازين القوى لصالح الطرف الذي تناصبه مصر العداء، وحتى ورقة العمالة بقدر ما تسوِّغ لمصر الحق في التدخل دفاعًا عن أبنائها، فإن الاندفاع والتدخل غير المحسوب قد يفاقم التهديدات التي يتعرض لها هؤلاء العمال الذين قد يصبحون هدفًا لعمليات انتقامية متزايدة من جانب الأطراف الساخطة أو الرافضة للتدخل المصري في ليبيا(٣٢).

أما ورقة الحرب على تنظيم الدولة، على أهميتها وخطورتها بالفعل، فإنها لم تفلح حتى الآن على الأقل، في إقناع المجتمع الدولي بالاستجابة لمطالبة مصر بالتدخل لمواجهة خطر التنظيم على الساحة الليبية، أو حتى الموافقة على رفع حظر السلاح المفروض على القوات التابعة لحكومة طبرق، وإذا كانت الحرب على تنظيم الدولة قد تتيح للقاهرة فرصة للتحرك على الساحة الليبية، فإن تصاعد خطر هذا التنظيم واحتمالات انتشاره وجذبه لمزيد من العناصر الخارجية سيشكِّل تحديًا أمنيًّا كبيرًا لمصر ومصالحها، أما القدرات العسكرية فإنها لا تبدو حاسمة في هذا الملف ؛ لأن الوضع في ليبيا ومع تنامي خطر الجماعات الجهادية لا تفيد معه كثيرًا الحروب

النظامية ولا القدرات العسكرية التقليدية بقدر ما يتطلب خبرات في العمليات القتالية غير النظامية في المدن والشوارع، أما الرأي العام المحلي المؤيد فإنه قد يتغير، بل ربما ينقلب في حال تصاعدت عمليات تنظيم الدولة ضد العمال والمصالح المصرية في ليبيا، ولم تستطع السلطة في مصر اتخاذ مزيد من الإجراءات والخطوات لمنع هذا الخطر(٣٣).

وبالتالي أصبحت التطورات الأخيرة على الساحة الليبية تشكِّل تهديدًا أمنيًّا لمصر على مستويات متعددة كمايلى:

(١) الجماعات الجهادية المنتشرة في شرق ليبيا المتاخم للحدود المصرية وخصوصًا تنظيم الدولة الإسلامية

(٢) السلاح المنتشر في ليبيا الذي يتم تهريب كميات كبيرة منه لداخل الأراضي المصرية.

(٣)المخاطر التي باتت تحيط بالعمالة المصرية التي يفوق تعدادها المليون عامل ينتمون في معظمهم للطبقات الفقيرة، وهؤلاء يتعرضون للتهديد بالانتقام والخطف على يد الجماعات الجهادية، بالإضافة إلى احتمال تجنيد بعضهم من قبل هذه الجماعات للقيام بأعمال مسلحة داخل الساحة المصرية(٣٤).

ز – الرد العسكري المصري وما بعده من دلالات وأهداف:

شكلت الغارات الجوية المصرية في (درنة) شرقي ليبيا في السادس عشر من فبراير ٢٠١٥– بعد ساعات من بث تنظيم "داعش" تسجيل فيديو يُظهر ذبح (٢١) عاملا مصريّا مسيحيّا– تطوراً نوعيًا في نمط المواجهة المصرية للتهديدات المتصاعدة من الجوار الليبي، إذ انتقلت القاهرة بهذا الرد إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة للتهديدات الليبية، وبخاصةً أن عملية ذبح الأقباط المصريين في ليبيا على يد ولاية

طرابلس شكَّلت الاختبار الأهم والأصعب ربما للسلطة الحالية في مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي فيما يخص سياستها الخارجية في المنطقة عمومًا وتجاه ليبيا بشكل خاص، فإنها لم تكن الأولى التي تستهدف العمال والمصالح المصرية في ليبيا، حيث كانت المرة الأولى في عام ١٩٧٧، عندما تدخلت مصر عسكريا بشكل محدود شرقي ليبيا، على خلفية محاولات نظام القذافي آنذاك اقتحام الحدود الغربية المصرية، وقد أعقبها عمليات خطف وقتل طالت عددًا منهم فضلًا عن خطف عدد من الدبلوماسيين بالسفارة المصرية في طرابلس، كما سبقتها عملية الهجوم على نقطة لحرس الحدود المصري في منطقة الفرافرة في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٤ والتي قُتل خلالها أكثر من عشرين جنديًّا مصريًّا، وهي العملية التي تحدثت مصادر أمنية عن أن منفذيها جاؤوا من الأراضي الليبية(٣٥).

وبالرغم من تباين السياقات الداخلية والخارجية في حالتي اللجوء للخيار العسكري المباشر في العلاقات المصرية–الليبية، فإن استخدامه ارتبط بفترات التأزم الشديد في توجهات النظامين الحاكمين، وتصاعد التهديدات للأمن القومي، ففي الحالة الأولى جاء الرد العسكري المصري لنظام السادات، وذلك بعد قصف القذافي مناطق حدودية في غرب مصر في سياق الاستقطابان الإقليمي والدولي، عقب الحرب الباردة، بينما الحالة الثانية، فبالرغم من أن الحادث تعلق باستهداف مصريين داخل ليبيا، فإن طبيعته الطائفية، وما أثاره من غضب داخلي يتعلق بالنسيج الوطني، دفعا القاهرة للنظر له كـ"تهديد حاد" لأمنها القومي يستوجب ردًا عسكريًا فوريًا(٣٦).

وفي هذا السياق اختلف الرد العسكري المصري الأخير من حيث فحواه وحدوده، بل وردود الفعل حوله، فلقد اقتصر على هجمات جوية مصرية –وذلك بالتنسيق مع القوات الجوية الليبية الموالية لحكومة طبرق– على مدينة درنة التي تعد معقلًا للجماعات الدينية المسلحة في شرقي ليبيا، مع التلويح بعدها بحق مصر في

"التصدي بكل حسم لأي محاولات تستهدف أمنها القومي"، وقد تبع ذلك تحرك مصري على صعيد مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة الأربعاء ١٨ فبراير ٢٠١٥ لطلب رفع حظر السلاح عن حكومة طبرق، ومساعدتها في بناء جيشها، حتى تتمكن من التعامل مع الجماعات المتطرفة، بخلاف طلب آخر يتعلق بتشديد الرقابة البحرية والجوية على منع وصول السلاح إلى كافة الميليشيات غير الحكومية، والأطراف غير المنتمية للدولة الليبية(٣٧).

وقد تم ملاحظة أن الطلبين المصريين –اللذين عبر عنهما وزير خارجية مصر، "سامح شكري" في مجلس الأمن– لم يتضمنا ما طرحه الرئيس السيسي مع بداية الأزمة، عندما دعا بعد القصف الجوي في مقابلة بثتها إذاعة أوروبا ١ الفرنسية، الثلاثاء ١٧ فبراير ٢٠١٥ إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة يمنح تفويضًا بتشكيل تحالف دولي للتدخل في ليبيا، وبالرغم من الإدانات الإقليمية والدولية لمقتل المصريين في ليبيا، فإن الطلبات المصرية لم تلقَ استجابة القوى الكبرى والأمم المتحدة التي اتخذت اتجاهًا مغايرًا يُفضل الحوار السياسي على الحل العسكري كمدخل لمعالجة الأزمة الليبية، وهو ما يضع تحديات أمام السياسة المصرية تجاه ليبيا في المرحلة المقبلة(٣٨).

سابعًا– الموقف الإقليمى من التدخل المصرى فى ليبيا

وعلى غرار المواقف الدولية المساندة للحل السياسي، تصطدم الرؤية المصرية للأزمة الليبية أيضًا بموقف عدد من دول الجوار الليبي التي ترفض أيًّا من أشكال التدخل الخارجي في ليبيا وترى حل الأزمة سياسيًّا، ويمكن التوقف هنا عند مواقف بعض الدول، خاصة الجزائر وتونس، اللتين تنسقان مع مصر بخصوص الأزمة الليبية، وإن كانتا لم تعلقا على الضربات المصرية، لا سيما أنه من غير المستبعد أن تقدما على تكرار السيناريو ذاته، إن تعرضت مصالحهما في ليبيا لتهديد حاد(٣٩).

ويكمن الخلاف مع القوى الإقليمية –خاصة الجزائر–في عدم الاتفاق على

موقف واحد تجاه أطراف الأزمة الليبية، فبينما تضع مصر جماعات مثل أنصار الشريعة، و"داعش" مع "فجر ليبيا" في سلة التنظيمات الإرهابية، كانعكاس لطبيعة المواجهة الداخلية التي تخوضها السلطة المصرية مع الإخوان المسلمين منذ يونيو ٢٠١٣، فإن الجزائر تجد أنه من مصلحتها التعامل مع الإسلاميين وحلفائهم من مصراتة الذين يسيطرون على طرابلس(٤٠).

وبالتالي، تطرح الجزائر نفسها كوسيط في ليبيا، ليس فقط لأنها تدرك صعوبة الحسم العسكري، وتكلفته العالية في الحالة الليبية، بل لخشيتها من أن يؤدي الحل العسكري إلى زيادة نشاط الجماعات الإرهابية على حدودها من جانب غرب ليبيا، ويظهر هذا الموقف جليًا في تصريحات وزير خارجية الجزائر آنذاك، (رمضان بلعمامرة)، الذي أكد– بعد يومين من الغارات المصرية على ليبيا، عند لقائه مع وزير خارجية بريطانيا آنذاك (فيليب هاموند) –، تفضيل بلاده للحوار الوطني كحل للأزمة الليبية، بل إن اللافت هو انفتاح الجزائر –على خلاف مصر–على الحوار الإقليمي مع المعسكر المساند لتحالف مصراتة والإسلاميين، خاصة قطر التي زار أحد مسؤوليها الجزائر للتباحث حول أزمة ليبيا في فبراير ٢٠١٥، وكذا تركيا التي زار رئيسها أردوغان الجزائر في نوفمبر ٢٠١٤(٤١).

ولا تختلف تونس عن موقف الجزائر في تأييدها للحل السياسي، وهو ما برز في تصريحات رئيس الوزراء التونسي، الحبيب الصيد، في الـ١٨ من فبراير ٢٠١٥، إضافة إلى المغرب التي من المحتمل أن تستضيف الجولة القادمة من الحوار الوطني الليبي(٤٢).

وفي السياق نفسه، وعلى صعيد إقليمي مواز، أعاد الرد العسكري المصري إلى الواجهة الخلافات المصرية–القطرية، على خلفية تحفظ قطر على بيان الجامعة العربية الذي أبدى تفهمه لمبررات الهجمات العسكرية المصرية على ليبيا. واستتبع

ذلك اتهامًا صريحًا من مندوب مصر في الجامعة لقطر بدعم الإرهاب، وهو ما أدى بقطر إلى سحب سفيرها للتشاور، علاوة على الجدل حول تصريحات منسوبة لأمين مجلس التعاون الخليجي، برفض الاتهام المصري لقطر، ثم نفي ذلك لاحقًا بتأكيده تأييد مجلس التعاون للضربات العسكرية المصرية ضد ليبيا(٤٣).

وفي السياق نفسه وفيما يخص السودان، الذي لم يعلن عن موقف واضح من الأزمة ربما تجنبًا لإغضاب القاهرة، فإن تصريحات المسؤولين السودانيين توضح أن موقف الخرطوم لا يختلف كثيرًا عن الموقفين الجزائري والتونسي في ضرورة حلِّ الأزمة سياسيًّا عبر الحوار ورفض الانحياز لأي من الطرفين المتصارعين(٤٤).

ثامنًا- السيناريوهات المحتملة للتحرك المصري في مواجهة التحدي الأمني والسياسي الذي تشكِّله الأزمة الليبية

اقتصاديًا، تتطلب إعادة إعمار ليبيا في فترة ما بعد الصراع إنشاء إطار مؤسسي جديد فعال وكفء وشفاف لضمان الحوكمة الاقتصادية، وتنفيذ استراتيجيات إعادة التأهيل الاقتصادي والتعافي

يتطلب هذا الترتيب المؤسسي إعادة توحيد مؤسسات الدولة المنقسمة بسبب النزاع، حيث يجب أن يضمن الإطار المؤسسي مستوى عالٍ من الاستقلال عن السلطة السياسية والصراعات بين الأحزاب، وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون البنك المركزي مستقلًا تمامًا عن السلطة السياسية، ويجب أن يحد من تدخله في التمويل المباشر لموازنة الدولة، بحيث يضمن الإطار المؤسسي إنشاء إطار جديد لإدارة الاقتصاد الكلي يهدف إلى تحقيق الاستقرار ؛ وإنشاء آليات واضحة وشفافة في إدارة الموارد العامة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسات النقدية والمالية.

أما **سياسيًا**، لا تملك مصر كثيرا من الخيارات تجاه الازمة الليبية؛ حيث

يمكن رصد مجموعة من السيناريوهات المحتملة للتحرك المصري في مواجهة التحدي الأمني والسياسي الذي تشكِّله الأزمة الليبية فى السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول:

الحل السياسي، وذلك من خلال العمل على إعادة صياغة مقاربة جديدة للتعاطي مع الأزمة الليبية تتفادى الأخطاء السابقة، والسعي لفتح قنوات تواصل مع مختلف الأطراف الليبية بما يدعم جهود الحل السياسي للأزمة، وهذا سيناريو يبدو مستبعدًا في ظل اعتماد السلطة الحالية رؤية تقوم على العداء لفصائل الإسلام السياسي، كما أن هذا السيناريو مرهون بتطورات الأوضاع الداخلية في مصر، ومستقبل العلاقة بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين، ومصير الصراع الحالي بينهما، وهو أمر لا يبدو واضحًا حتى الآن.

السيناريو الثانى:

التدخل الجوي عبر شن مزيد من الضربات الجوية ضد معسكرات تنظيم الدولة المفترضة ومواقعه في ليبيا، خصوصًا على ضوء نتائج الغارة السابقة على مدينة درنة، وقد يرافق هذه الغارات عمليات برية جراحية محدودة ومحددة المهمة والهدف لاستهداف العناصر الجهادية، لكن هذا السيناريو يبدو مكلفًا ماديًّا وسياسيًّا، ولا تستطيع القاهرة أن تقوم به وحدها، فالتدخل المصري بشكل منفرد، حتى وإن كان محدودًا، وبدون غطاء ودعم دولي أو إقليمي من شأنه أن يضع السلطة في مصر في مواجهة المجتمع الدولي في ظل رفض التدخل الأجنبي في ليبيا، ومع ذلك لا يمكن استبعاد هذا السيناريو خصوصًا إذا ما تكررت عمليات تنظيم الدولة ضد المصالح المصرية.

وفي هذا الإطار ومما يعزز ذلك الزيارة التي قام بها "**الرئيس عبد الفتاح السيسي**" للقوات المصرية في المنطقة الحدودية مع ليبيا، وذلك بعد صدور بيان

الدول الغربية ومطالبته لها بالاستعداد والجاهزية لتنفيذ أية عمليات طارئة لحماية أمن مصر من مخاطر الجماعات الجهادية، كما بدأت مصر فعليًّا في اتخاذ إجراءات عسكرية توحي بأن عملياتها في ليبيا قد تستمر فترة طويلة مثل إعلان حالة الطوارئ على الحدود الغربية، والدفع بأسراب من المقاتلات من طراز (إف ١٦) ومروحيات الأباتشي والشينوك، فضلًا عن طائرات المراقبة والاستطلاع للقيام بأعمال الدورية القتالية على طول الحدود مع ليبيا، بينما بدأت القوات البحرية المصرية في إجراءات لرصد واستطلاع السواحل الليبية مع التجهز لاحتمالات فرض حصار بحري محدود أو كامل عليها تبعًا للموقف العملياتي.

السيناريو الثالث:

التدخل العسكري الواسع بما فيه التدخل البري، وهو سيناريو مستبعد في الوقت الراهن نظرًا لعدم توفر العوامل اللازمة له، وفضلًا عن أنه يتطلب غطاءً دوليًّا غير متوفر، وتنسيقًا إقليميًّا يبدو غائبًا، فإن هذا الخيار قد يؤدي لتوريط الجيش المصري في المستنقع الليبي وما قد يشكِّله من استنزاف لموارد وجهود البلد المحدودة خصوصًا أن الجيش يخوض مواجهة لا تقل خطورة مع الجماعات المسلحة في سيناء وفي ظل أزمة اقتصادية متفاقمة.

السيناريو الرابع:

العمل على تشكيل جبهة عربية مصغرة تضم مصر وعددًا من الدول العربية الداعمة لموقفها في المسألة الليبية، وربما بدعم غير معلن من دول مثل إيطاليا وفرنسا وروسيا بما يمنح مصر غطاء دوليًّا وعربيًّا مهمًّا للعمليات العسكرية المصرية المتوقعة، لكن هذا السيناريو تعوقه عقبات كثيرة؛ فالسعودية في ظل قيادتها الجديدة تبدو مشغولة في الملف اليمني، ولا يُتوقع أن تكون الجزائر جزءًا من هذا التحالف، كما لا يُنتظر أن تتحرك إيطاليا وفرنسا في الأزمة دون موافقة أميركية.

السيناريو الخامس:

العمل على تسليح وتدريب القوات التي يقودها اللواء خليفة حفتر، وخصوصًا بعد أن قام البرلمان في طبرق بتعيينه قائدًا عامًّا للقوات الليبية، وترقيته لدرجة الفريق؛ إذ أصبح بمقدور القاهرة الاستناد لهذا القرار لدعم قدرات هذه القوات باعتبارها الجيش الشرعي لليبيا، بما يمكِّنها من القيام بشن مزيد من العمليات العسكرية ضد عناصر التنظيمات الجهادية.

ويبدو أن هذا السيناريو الأكثر ترجيحًا لأنه يحقق الأهداف التي تسعى مصر لإنجازها، وفي نفس الوقت يجنِّبها التورط في التدخل العسكري المباشر، بحيث تتولى هذه القوات مهمة مواجهة خطر تنظيم الدولة من ناحية، وتغيير المعادلة السياسية الداخلية في ليبيا من ناحية أخرى. ومما يدعم هذا السيناريو أن مصر تقدم الدعم العسكري والتدريبي لقوات حفتر منذ فترة، لكن وتيرة هذا الدعم قد تتسارع في الفترة القادمة، مع إمكانية أن تغضَّ الأطراف الدولية الطرف عن ذلك، لاسيما مع بروز خطر تنظيم الدولة.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) زياد عقل،" الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"، **المعرفة للدراسات الأمنية والاستراتيجية والسياسية**، متاح على الرابط التالي

www.almarefa.strategyboards.com. accssed on 30-4-2015,at 15 pm:

(2) Benefits of Peace in Libya: Neighbouring Countries and Beyond
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/peace-libya-future-regional-cooperation-brief-english.pdf

(3) The World Bank in Libya
https://www.worldbank.org/en/country/libya/overview

(4) Idem

(5) Benefits of Peace in Libya: Neighbouring Countries and Beyond**, Ibid**.

(6) Idem

(7) Idem

(٨) خالد حنفي علي، " تأثير الجماعات الجهادية الليبية على الامن القومي المصري"، **مجلة أوراق الشرق الاوسط**، (العدد ٦٢، يناير–مارس ٢٠١٤).

(٩) المرجع السابق.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في ليبيا"، **مجلة السياسة الدولية**، (عدد ١٨٥، إبريل ٢٠١١).

(12) Omar Ashour, "Libyan Islamists Unpacked: Rise, Transformation and Future" , **Brookings Policy Briefing**, (May 2012) ,p 3. available at: www.brookings.edu accessed on 30-4-2015,at 15 pm.

(13) IBID.

(14) IBID.

(١٥) هارون ي. زيلين، "التيار الإسلامي في ليبيا"، معهد واشنطن لسياسات لشرق الأدنى، إبريل ٢٠١٣، متاح علي الرابط التالي http://www.washingtoninstitute.org, accessed on 30-4-2015,at 16 pm.

(١٦) خالد حنفي علي،" خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، **مجلة أوراق الشرق الاوسط**، (العدد ٦٣، ابريل–يونيو ٢٠١٤).

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) حسام سويلم، " تدهور الموقف في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري"، البوابة نيوز، متاح علي الرابط التالي: http://www.albawabhnews.com. Accessed on 30-4-2015,at 17 pm.

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) خالد حنفي علي، "**تأثير السيناريو المصري على الداخل الليبي بعد ٣٠ يونيو**"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة، ٢٠١٣

(٢٢) نفسه

(٢٣) نفسه

(٢٤) شحاتة عوض،" تواجه مصر وضعًا بالغ التعقيد والصعوبة في تعاطيها مع الأزمة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، مارس ٢٠١٥، متاح علي الرابط التالي:

www.studies.aljazeera.net, Accessed on 3-5-2015,at 17 pm .

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) خالد حنفي علي،" ما بعد الهجوم الجوي: إلى أين يتجه الدور المصري في الأزمة الليبية"، مجلة السياسة الدولية، متاح علي الرابط التالي:

www.elsiyassa.org, accssed on 3-5-2015,at 17 pm.

(٢٧) المرجع السابق

(٢٨) شحاته عوض، مرجع سبق ذكره.

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) "٨٥ في المائة من المصريين يوافقون على الضربة الجوية ضد داعش في ليبيا"، صحيفة اليوم السابع، ١٧ فبراير ٢٠١٥، متاح علي الرابط التالي: www.youm7.com, Accessed on 3-5-2015,at 17 pm.

(٣١) الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري، صحيفة الشروق الجزائرية، ٢١ فبراير ٢٠١٥، متاح علي الرابط التالي:

www.echoroukonline.com, Accessed on 3-5-2015,at 17 pm.

(٣٢) خالد حنفي علي، "هل تحتاج مصر إلى تدخل عسكري في ليبيا؟"، مجلة السياسة الدولية، متاح علي الرابط التالي:

www.siyassa.org.eg, Accessed on 3-5-2015,at 17 pm

(٣٣) خالد حنفي علي، ما بعد الهجوم الجوي: إلى أين يتجه الدور المصري في الأزمة الليبية، مرجع سبق ذكره، ص٥.

(٣٤) حسام سويلم، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

(٣٥) مصادر عسكرية للمصري اليوم: الهجوم على الفرافرة نفَّذته عناصر جهادية متسللة من ليبيا، صحيفة المصري اليوم، ٨ أكتوبر ٢٠١٤، متاح علي الرابط التالي:

www.elmasryelyoum.com, Accessed on 3-5-2015,at 17 pm .

(٣٦) خليل العناني، "معضلة السيسي في ليبيا"، صحيفة العربي الجديد، ٢١ فبراير ٢٠١٥، متاح علي الرابط التالي: www.alaraby.co.uk, Accessed on 3-5-2015,at 17 pm.

(٣٧) أميرة البربري، "مسارات الخروج من الأزمة الليبية الراهنة"، مجلة السياسة الدولية، متاح على الرابط التالي:

www.siyassa.org.eg, Accessed on 3-5-2015,at 17 pm .

(٣٨) محمد منصور، "واقع ومستقبل التدخل العسكري المصري في ليبيا"، موقع قناة الميادين الإلكتروني، ٢٠ فبراير ٢٠١٥، متاح علي الرابط التالي:

www.almayadeen.net, Accessed on 3-5-2015,at 17 pm

(٣٩) الجزائر وبريطانيا تتفقان على رفض التدخل العسكري في ليبيا"، موقع وكالة الأنباء اليمنية، سبأ نت، ١٩ فبراير ٢٠١٥، متاح علي الرابط التالي

: www.sabanews.net, Accessed on 3-5-2015,at 17pm..

(٤٠) نفسه.

(٤١) المرجع السابق.

(٤٢) "مصر لتشكيل قوة عربية مشتركة بمن حضر"، **صحيفة الحياة**، ٢٨ فبراير ٢٠١٥، متاح علي الرابط التالي:.www.alhayat.com , Accessed on 3-5-2015,at 17pm

(٤٣) "**السودان: لا ندعم أي طرف من أطراف الأزمة الليبية**"، موقع سكاي نيوز عربية، ٢ أكتوبر ٢٠١٤، متاح علي الرابط التالي:

, Accessed on 3-5-2015,at 17pm.www.skynewsarabia.com

(٤٤) تونس تدعم الحل السياسي للأزمة الليبية (الباجي قائد السبسي)"، موقع منارة الإخباري، ١٩ فبراير ٢٠١٥، متاح علي الرابط التالي: www.menara.ma/ar, Accessed on 3-5-2015,at 17pm :

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 77 July 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)